

إلى السيد وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع: سؤال كتابي

تسليم شركة درابور شهادة الموافقة البيئية بخصوص فتح مقلع بحري لاستغلال الرمال
بساحل العرائش

قررت اللجنة الوطنية المكلفة بالبت في دراسات التأثير على البيئة في اجتماعها المنعقد بتاريخ 27 يوليوز المنصرم، الموافقة على دراسة تقييمت بها شركة جرف رمال الوهاني "Drapor"، تتعلق بفتح مقلع بحري لاستخراج الرمال على امتداد ساحل العرائش. وهي الشركة نفسها التي استغلت أربع مواقع بحرية خلال عشر سنوات الماضية بسواحل العرائش ومهدية وأزمور، والتي أكدت العديد من التقارير أنها ألحقت أضرارا كبيرة بالبيئة البحرية وبالثروة السمكية. وقد تمكنت الشركة في ظروف مجهولة من الحصول على شهادة الموافقة البيئية موقعة من طرف وزير الطاقة والمعادن والبيئة، رغم الاعتراضات التي سجلها مهنيو الصيد البحري وممثلو جمعيات المجتمع المدني خلال عرض هذه الدراسة على مسطرة البحث العمومي. فضلا عن ذلك، فإن مجموعة من الدراسات والتقارير المنجزة من طرف المؤسسات التابعة لقطاعكم، أجمعت على خطورة جرف رمال البحر وتأثيره على التوازنات البيئية وعلى الثروة السمكية. لذا، نسائلكم عن التدابير التي تعتزمون اتخاذها لوقف هذا النزيف الذي استمر لأكثر من 10 سنوات وأصبح يهدد المخطط الأزرق الذي تسهرون على إنجاحه؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام.

إمضاء:

الوهابي زهور